

# المليشيات الشيعية تثقل كاهل العراق في زمن الأزمة المالية الحادة

دولة على شفا الإفلاس تنفق على عصابات تسلبها هيبتها وتمنع تحقيق استقرارها



إلى الأمام دائما

له باعتباره المنقذ والمخلص من تنظيم داعش. وأمام تراجع الإيرادات جراء انخفاض أسعار النفط، يخطط العراق الميزانية التي يذهب القسم الأكبر منها للرواتب.

وعلى الرغم من صعوبة الظرف وشح الموارد لا ترغب الفصائل الشيعية المسلحة المدعومة من إيران والمنضوية تحت قوات الحشد الشعبي أن يشملها التقشف الحكومي، إذ تعتبر أن دورها محوري في حفظ الأمن، وأن من واجب المجتمع التضحية للحفاظ على قوتها وامتيازات مقاتليها.

**مع تعاضل دور المليشيات وتضخم أعداد منتسبيها وارتفاع فاتورة نفقاتها أصبح تدبير الأموال جزءا أساسيا من نشاطها**

وخلال السنوات الماضية بذل قادة الحشد الشعبي والسياسيون المساندون لهم جهودا كبيرة لاستصدار قرار تخصيص ميزانية مستقلة للحشد كما هي الحال بالنسبة لوزارتي الدفاع والداخلية.

ويواجه رئيس الوزراء الحالي مصطفى الكاظمي وضعا مماثلا لوضع رئيس الوزراء الأسبق حيدر العبادي عندما اتهمه قادة المليشيات بخيانة "الحشد المقدس" لعدم الاستجابة لمطالبهم بصرف أكثر من نصف مليار دولار لتوفير أسلحة وذخيرة وغيرها من المستلزمات.

ويتساءل متابعون للشأن العراقي عن مصير عشرات الآلاف من مقاتلي الحشد الشعبي المدربين جيدا على حمل السلاح وخوض الحروب في ظل حالة شبه الإفلاس التي يشهدها العراق وعجزه عن مواصلة الإنفاق على هؤلاء المقاتلين. ويخشى كثيرون أن يرتد هؤلاء المسلحون أكثر فاكثرا ضد المجتمع لتدبير الأموال اللازمة لعيشهم وعيش وصفه بـ"المقدس"، وفي تسويق صورة

تقريبا عن القيادة". وقد بنت الكتائب إمبراطورية اقتصادية من خلال شق طرقها إلى الشركات الشرعية والعقود الحكومية.

## جف الصرع

يواجه العراق حاليا أزمة حادة في تأمين رواتب قرابة سبعة ملايين موظف مدني وعسكري ومتقاعد، بسبب عجز الموازنة الناجم عن تدني أسعار النفط في الأسواق العالمية.

وفقا لتقديرات وزارة التخطيط فإن عوائد تصدير النفط تشكل قرابة سبعة وتسعين في المئة من الموازنة السنوية للبلاد. ولا توجد أرقام رسمية معلنة في العراق عن عدد الموظفين، لكن التقديرات تشير إلى أن رواتبهم تساوي نحو خمسة مليارات دولار شهريا.

وتضع المطالب المالية المتزايدة لقادة المليشيات الشيعية الناشطة في العراق ضمن ما يعرف بالحشد الشعبي، عقبة جديدة في طريق حكومة بغداد التي "تقاتل" على أكثر من جبهة لإنقاذ الدولة من حالة الإفلاس والإنهيار التي تواجهها بجديفة في ظل الظروف الأمنية والسياسية والاقتصادية بالغة الحساسية والتعقيد.

ولا تطرح قضية تمويل الحشد الشعبي الذي يوصف بشديد النهم للأموال بسبب كثرة أعداد منتسبيه وتعدد مطالباته من رواتب للمقاتلين، ومساعدات لعوائلهم، وتعويضات لمن قتل أبناءهم في الحرب، فضلا عن حاجاته الكثيرة للأسلحة والذخائر ومختلف المعدات، إشكالية ذات طبيعة مالية الأزمات المالية الحادة الناجمة عن تراجع أسعار النفط وتداعيات جائحة كورونا، بل تطرح على رئيس الحكومة تحديا ذا طبيعة سياسية.

فالكاظمي الذي يواجه خصوما سياسيين أشداء أغلبهم على صلة ما بالمليشيات، ويعملون على عرقلة إصلاحاته خوفا على مراكزهم ومصالحهم، مهذبتهم بالوقوف في وجه الحشد الذي لا يتردد البعض في وصفه بـ"المقدس"، وفي تسويق صورة

لأحد المستثمرين، وفق التقرير الذي أعده الصحافي الأميركي روبرت وورث استنادا إلى تجربة عملية في العراق. ويورد صاحب التقرير قصة مستثمر عربي استولت كتائب حزب الله، الميليشيا القوية ذات العلاقة الوثيقة مع الحرس الثوري الإيراني، على مشروعه الاستثماري الذي أقامه في مطار بغداد الدولي بالاستناد إلى عقد حكومي وأجبرته على مغادرة العراق تحت طائلة التهديد، حيث قال له أحد عناصر الميليشيا عندما حاول التمسك بالقانون الذي ينظم الاستثمار "نحن القانون".

ويضيف أن الميليشيات أصبحت تشكل طبقة جديدة، أخلاقياتها الوحيدة هي إثراء الذات. وعلى مر السنين اتقنت هذه العصابات الحيل على جميع المستويات من الاحتيال المصرفي إلى الاختلاس من الرواتب الحكومية.

ويشبه التقرير الحياة السياسية في العراق بحرب عصابات قائلا إن "سطحها المضطرب يخفي عملا هادئا للنهب، ففي كل وزارة يتم تخصيص أكبر الخنازم بالاتفاق غير المكتوب لفصيل أو آخر. فلدى الصديريين وزارة الصحة، ولدى منظمة بدر منذ فترة طويلة وزارة الداخلية، ووزارة النفط تابعة لتيار الحكمة".

ومن بين أقسى الفصائل الشيعية في العراق كتائب حزب الله المحاطة بالغموض على الرغم من مكانتها البارزة. إذ يقول مايكل نايتس المحلل في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى الذي تابع الفصيل منذ تاسيسه "لا أعرف شيئا

ذلك الفساد، بل إن الميليشيات المسلحة المرتبطة بتلك الأحزاب ذاتها جزء أساسي من الفساد ومساهم رئيسي في نشره وترسيخه بقوة السلاح، إن لزم الأمر".

في تقرير سابق لصحيفة نيويورك تايمز وردت تفاصيل صادمة عن المدى الذي وصل إليه الفساد في العراق، حتى أصبحت الفصائل والمليشيات متحكمة في قطاعات حيوية وتدير وزارات وتحول مواردها لمصلحتها، وذلك في غياب تام لقوانين الدولة حتى أن أحد

الفصائل اعتبر أنه هو القانون نفسه، وذلك لتبرير استيلائه على مشروع تابع وموجه للاستخدام محليا.

ويملك العراق بخلاف المنافذ الواقعة في إقليم كردستان عشرة منافذ حدودية برية مع دول الجوار وهي زرباطية والشلامجة والمنذرية وسومار

والشيب مع إيران، وسفوان مع الكويت، ومنفذ طربيل مع الأردن، ومنفذ الوليد مع سوريا. ومع السعودية منفذاً عرعر وجديدة عرعر.

وتشير تقديرات رسمية إلى أن عدم سيطرة الدولة العراقية على منافذها مع دول الجوار يكلفها خسارة 8 مليارات دولار سنويا، بينما تشير المصادر إلى أن ما لا يقل عن خمسة منافذ حدودية بجنوب ووسط العراق سبق أن خضعت بشكل كلي لسيطرة الميليشيات المسلحة، قبل أن يصدر رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي الصيف الماضي أوامره للقوات النظامية بالسيطرة على منافذ البلاد، وذلك في إطار محاولته فرض هيبة الدولة من ناحية، وتعبئة مختلف مواردها لمواجهة الأزمة المالية الخائفة من جهة مقابلة.

## فساد مسلح

لا يواجه العراق، في سعيه لاستعادة استقراره المفقود منذ سنوات فقط إرهاب تنظيمي القاعدة وداعش، بل يواجه "إرهابا" من نوع آخر يتمثل في الفساد الذي ينخر مختلف مؤسسات الدولة ويلتهم مواردها. وليست الأحزاب الحاكمة

بالإضافة إلى الأسلحة والمخدرات بمختلف أنواعها بما في ذلك الحبوب المخدرة التي تنتج على نطاق واسع داخل الأراضي الإيرانية، بينما يتم في الاتجاه العكسي تهريب النفط والكثير من السلع وقطع الغيار والمعدات رغم أنها مستوردة بأموال الدولة العراقية وموجهة للاستخدام محليا.

ويتملك العراق بخلاف المنافذ الواقعة في إقليم كردستان عشرة منافذ حدودية برية مع دول الجوار وهي زرباطية والشلامجة والمنذرية وسومار والشيب مع إيران، وسفوان مع الكويت، ومنفذ طربيل مع الأردن، ومنفذ الوليد مع سوريا. ومع السعودية منفذاً عرعر وجديدة عرعر.

وتشير تقديرات رسمية إلى أن عدم سيطرة الدولة العراقية على منافذها مع دول الجوار يكلفها خسارة 8 مليارات دولار سنويا، بينما تشير المصادر إلى أن ما لا يقل عن خمسة منافذ حدودية بجنوب ووسط العراق سبق أن خضعت بشكل كلي لسيطرة الميليشيات المسلحة، قبل أن يصدر رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي الصيف الماضي أوامره للقوات النظامية بالسيطرة على منافذ البلاد، وذلك في إطار محاولته فرض هيبة الدولة من ناحية، وتعبئة مختلف مواردها لمواجهة الأزمة المالية الخائفة من جهة مقابلة.

وتتمثل المفارقة في أن الدولة العراقية باتت مضطرة للإنفاق على أجسام عسكرية دخيلة تنافسها سلطاتها وتمنع استعادتها لهيبتها المفقودة، وحتى لاستقرارها، عندما تنخرط تلك الميليشيات في عمليات قتل ونهب يرتبط بعضها بأسباب وخلفيات سياسية وطائفية وأيديولوجية، بينما يرتبط البعض الآخر بغايات مادية مباشرة.

وخلال الأسابيع الأخيرة شهدت محافظتا ديالى وصلاح الدين شمالي العاصمة بغداد سلسلة من الجازر ذمها ضحيتها عدد من المدنيين ونسبها مصادر عراقية للمليشيات الشيعية قالت إنها تسعى للسيطرة على موارد اقتصادية حيوية بالمحافظتين على رأسها أبار نفط تستغلها تلك الميليشيات منذ سنوات وتقوم بتهريب الخام المستخرج منها إلى كل من تركيا وإيران.

ومع تعاضل دور الميليشيات وارتفاع فاتورة نفقاتها أصبح الجانب الاقتصادي والمالي جزءا أساسيا في نشاطها، حيث ينخرط بعضها في أعمال تجارية وبيدر مشاريع ربحية من خلال إنجاز أعمال وإدارة مرافق خدمية تابعة للدولة يحصل عليها من خلال المشاركة الصورية وعبر شركات وهمية في الصفقات العمومية حيث يتولى الموظفون المرتبطون بتلك الميليشيات وبالأحزاب ذات الصلة بها. أما البعض الآخر فيذهب مباشرة نحو السيطرة على مرافق تابعة للدولة مثل المعابر الحدودية وخصوصا تلك الموجودة على الحدود مع إيران وتمن عبرها كميات هائلة من السلع رخيصة الثمن والمقلدة وغير المستجيبة لأي من المواصفات والمقاييس الصحية،

الدولة العراقية التي تعاني تحت حكم الأحزاب الدينية والطائفية تراجعاً رهيباً في مختلف المجالات وتأمل نخب من قياداتها السياسية والعسكرية في استعادة حد أدنى من هيبتها وسيطرتها على مجالها الجغرافي ومن استقلال قرارها السياسي والأمني، تجد نفسها مضطرة للتعايش مع جسم دخيل على مؤسساتها يتمثل في الميليشيات الشيعية التي تعتبر أكبر عائق في طريق استعادة الهيبة والسيادة المنشودتين، بل إن المفارقة تزداد حدة عندما تكون الدولة ذاتها مضطرة لمواصلة تحمل الأعباء المالية لتلك الميليشيات في زمن لا تكاد تقدر فيه على الإيفاء بالتزاماتها الأساسية وعلى رأسها مرتبات موظفيها.

بغداد - تطال الأزمة المالية الحادة التي يشهدها العراق، الميليشيات الشيعية الناشطة على أراضيه والتي كثرت أعدادها، وتضخمّت أحجامها مع القفزة الكبيرة في أعداد منتسبيها خلال السنوات الأخيرة التي شهد فيها البلد حرباً ضارية ضد تنظيم داعش شاركت فيها تلك الميليشيات بفعالية وانتقلت خلالها إلى مرتبة جديدة من التخطّم والسلح الأمر الذي ضخم فاتورة نفقاتها وضاعف من نهمها للمال.

وبالحاق الحشد الشعبي الذي يضم عددا كبيرا من تلك الميليشيات، شكليا، بالقوات المسلحة دخلت عملية الإنفاق على تلك الميليشيات ضمن مسؤولية الدولة العراقية التي أضيف إلى العدد المتضخم لموظفيها ما يقارب المئة وثلاثين ألف فرد يشكلون عدد منتسبي الحشد.

ويعلم جميع المطلعين على الشأن العراقي أن انتماء ميليشيات الحشد للقوات العراقية مسألة صورية إلى أبعد حد وأن تلك التشكيلات المسلحة لا تتلقى أوامرها من قادة تلك القوات بما في ذلك القائد العام الذي هو رئيس الوزراء، بل من مؤسسيها وزعمائها الحقيقيين الذين يرتبط أغلبهم بدوائر القرار في إيران ويسهر على حماية نفوذها في العراق وعلى تنفيذ أجندتها في البلد والإقليم ككل.

## ماكنة للنهب

تتمثل المفارقة في أن الدولة العراقية باتت مضطرة للإنفاق على أجسام عسكرية دخيلة تنافسها سلطاتها وتمنع استعادتها لهيبتها المفقودة، وحتى لاستقرارها، عندما تنخرط تلك الميليشيات في عمليات قتل ونهب يرتبط بعضها بأسباب وخلفيات سياسية وطائفية وأيديولوجية، بينما يرتبط البعض الآخر بغايات مادية مباشرة.

وخلال الأسابيع الأخيرة شهدت محافظتا ديالى وصلاح الدين شمالي العاصمة بغداد سلسلة من الجازر ذمها ضحيتها عدد من المدنيين ونسبها مصادر عراقية للمليشيات الشيعية قالت إنها تسعى للسيطرة على موارد اقتصادية حيوية بالمحافظتين على رأسها أبار نفط تستغلها تلك الميليشيات منذ سنوات وتقوم بتهريب الخام المستخرج منها إلى كل من تركيا وإيران.

ومع تعاضل دور الميليشيات وارتفاع فاتورة نفقاتها أصبح الجانب الاقتصادي والمالي جزءا أساسيا في نشاطها، حيث ينخرط بعضها في أعمال تجارية وبيدر مشاريع ربحية من خلال إنجاز أعمال وإدارة مرافق خدمية تابعة للدولة يحصل عليها من خلال المشاركة الصورية وعبر شركات وهمية في الصفقات العمومية حيث يتولى الموظفون المرتبطون بتلك الميليشيات وبالأحزاب ذات الصلة بها. أما البعض الآخر فيذهب مباشرة نحو السيطرة على مرافق تابعة للدولة مثل المعابر الحدودية وخصوصا تلك الموجودة على الحدود مع إيران وتمن عبرها كميات هائلة من السلع رخيصة الثمن والمقلدة وغير المستجيبة لأي من المواصفات والمقاييس الصحية،



قادة الحشد يرفضون شموله بالتقشف ويرون من واجب المجتمع التضحية للحفاظ على قوته وامتيازات مقاتليه